اليمن

لا يحمي الدستور الحرية الدينية ولا يكبحها. وقد أسهمت سياسات الحكومة في ممارسة حرة بشكل عام للشعائر الدينية؛ إلا أنه كانت هناك بعض القيود. وينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة وعلى أن الشريعة الإسلامية هي مصدر جميع القوانين التشريعية. ويتمتع المسلمون وأتباع الديانات الأخرى بحرية ممارسة طقوس عبادتهم وفقاً لمعتقداتهم؛ إلا أن الحكومة تحظر التحول من الدين الإسلامي إلى ديانات أخرى، وتحظر التبشير بين المسلمين.

وقد حدث تراجع في احترام الحكومة للحرية الدينية أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، لا سيما بالنسبة للبهائيين واليهود. فقد ازدادت المضايقات التي تعرض لها السكان اليهود في محافظة عمران وتلقوا تهديدات عديدة من مجموعة صغيرة من جيرانهم المسلمين؛ وبعد مقتل أحد زعماء الجالية اليهودية، بدأ العديدون من أبناء الجالية التخطيط لمغادرة البلد. وبدا أن الحكومة غير مستعدة أو غير قادرة على تعزيز أمن السكان اليهود الباقين في البلد، وبصورة عامة، لم يعاقب الذين ارتكبوا أعمال العنف ضد الجالية. وبسبب الخوف على سلامة الجالية في اليمن، استهلت حكومة الولايات المتحدة لأول مرة عملية خاصة لإحالة اليهود اليمنيين إلى (برنامج) إعادة توطين اللاجئين في الولايات المتحدة. وأثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، احتجزت الحكومة عدداً من أبناء الطائفة البهائية بسبب معتقداتهم الدينية وواجهوا الترحيل عن البلد، ووردت تقارير بأنه تم إلقاء القبض على أشخاص تحولوا إلى المسيحية. وأفاد بعض المسلمين الزيديين بأنهم ما زالوا يشعرون أن جهات حكومية تستهدفهم بسبب انتمائهم الديني.

وكانت العلاقات بين الجماعات الدينية ودية بصورة عامة؛ إلا أنه كانت هناك زيادة في عدد التقارير التي أبلغت عن حالات سوء معاملة وتمييز مجتمعيين بسبب الانتماء الديني أو المعتقد أو الممارسة الدينية، لا سيما بالنسبة للطائفة اليهودية في محافظة عمران. وأدّى استمرار الحالة دون حل في محافظة صعدة وتصاعد العنف بين قوات الحكومة والمتمردين الحوثيين، الذين ينتمون إلى مذهب الزيدية الشيعي، إلى تعاظم التوترات السياسية والقبلية والدينية أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

وتناقش حكومة الولايات المتحدة الحرية الدينية مع الحكومة كجزء من سياستها العامة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان. وأثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، كانت حكومة الولايات المتحدة منهمكة بشكل خاص في حماية حقوق الطائفة اليهودية في محافظة عمران، وكذلك حماية حقوق عدة بهائيين من أصول عراقية وإيرانية كانوا يواجهون خطر الترحيل عن البلد.

القسم الأول: التوزيع السكاني على أساس الانتماء الديني

تبلغ مساحة البلد 100 328 ميل مربع، ويبلغ عدد سكانه 23 مليون نسمة.

وجميع المواطنين تقريباً مسلمون، وتنتمي غالبيتهم الساحقة إما إلى المذهب الزيدي وهو مذهب شيعي، أو إلى المذهب الشافعي وهو مذهب سُنّي. وفي حين أنه لا تتوفر إحصاءات [حول الانتماءات الدينية]، تقدر نسبة الزيديين بين السكان بنحو 45 في المائة بينما تقدر نسبة أتباع المذهب الشافعي بحوالي 55 في المائة. ويوجد بضعة آلاف من الإسماعليين الذين يقيمون بصورة رئيسية في شمال البلد. ويقال إن هناك 150 بهائياً.

واليهود هم الأقلية الدينية الوحيدة غير المسلمة من السكان الأصليين. وقد هاجر جميع السكان اليهود تقريباً، الذين كانوا يشكلون جالية كبيرة العدد في الماضي. ولم يبق في محافظة عمران في شمال البلد سوى أقل من 250 يهودياً. وأدى عجز الحكومة عن توفير حماية مناسبة لهذه الطائفة من التهديدات المتزايدة إلى رغبة العديدين من أبنائها في الهجرة. وما زالت جالية محافظة صعدة اليهودية التاريخية المكونة من 60 يهودياً تعيش، منذ كانون الثاني/ يناير 2007، في مدينة صنعاء تحت حماية ورعاية الحكومة، بعد أن هجرت بيوتها نتيجة لتهديد المتمردين الحوثيين. وقد هجرت الجالية معابدها في صعدة. أما في محافظة عمران، فقد كان هناك معبدان على الأقل تقام فيهما الشعائر، إلا أن الجالية اليهودية اضطرت إلى إغلاقهما لدى تصاعد العنف ضدها في كانون الأول/ ديسمبر 2008 وكانون الثاني/ يناير 2009.

ويقدر عدد المسيحيين في البلد بحوالي 000 3 نسمة، معظمهم لاجئون أو سكان أجانب يقيمون بصفة مؤقتة. وتوجد أربع كنائس في عدن، ثلاث للروم الكاثوليك وكنيسة أنجليكانية واحدة. ويوجد حوالي 40 هندوسياً يعيشون في عدن تعود أصولهم إلى الهند. ويوجد في عدن معبد هندوسي واحد.

ومن بين الأقليات الدينية، شارك حوالي 000 1 مسيحي ومعظم اليهود بنشاط في شكل ما من أشكال الطقوس أو الشعائر الدينية المقامة من قبل المسؤولين الدينيين، وإن لم يكن ذلك دائماً في مكان عام للعبادة.

القسم الثاني: مدى احترام الحكومة لحقوق الإنسان والحرية الدينية

الإطار القانوني/ السياسي

لا يحمي الدستور ولا القوانين الأخرى الحرية الدينية ولا يكبحها؛ إلا أن سياسات الحكومة أسهمت في الممارسة الحرة بصورة عامة للطقوس الدينية. وينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة وأن الشريعة هي مصدر جميع القوانين التشريعية. ويعني هذا عملياً أن التفسير المحلي للشريعة يستخدم أساساً للقانون. ويتمتع أتباع الديانات الأخرى غير الدين الإسلامي بحرية ممارسة طقوسهم الدينية وفقاً لمعتقداتهم، كما يسمح لهم بارتداء حليهم وشاراتهم وملابسهم الدينية المميزة. إلا أن الشريعة تحظر تحول المسلمين إلى دين آخر وتمنع غير المسلمين من التبشير، وتنفذ الحكومة هذا الحظر. وتشترط الحكومة الحصول على إذن منها لبناء أماكن جديدة للعبادة وتحظر على غير المسلمين تولي مناصب تُشغل بالانتخاب.

وتشكل الأعياد الدينية الإسلامية التالية أيام عطلة وطنية رسمية: المولد النبوي الشريف وعيد الفطر وعيد الأضحى وأول محرم (رأس السنة الهجرية).

وتصدر الحكومة تأشيرات إقامة لرجال الدين ليتسنى لهم تلبية الاحتياجات الدينية لأتباع طوائفهم. ويعمل رجال الدين المسيحيون الذين يقيمون الشعائر والطقوس لأتباع كنائسهم الأجانب كموظفين في مجالات التعليم والخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية.

ويقيم البلد علاقات دبلوماسية مع الفاتيكان.

ولا تحتفظ الحكومة بسجلات تبين هوية الأفراد الدينية، ولا يوجد قانون يشترط على الجماعات الدينية أن تسجل نفسها لدى الدولة؛ إلا أن لجنة الانتخابات العامة أقرت سياسة تحظر على جميع غير المسلمين الترشح للبرلمان، كما أن اليهود غير مؤهلين للخدمة في الجيش أو الحكومة الاتحادية. وتنص المادة 106 من الفصل الثاني من الدستور على أن رئيس الجمهورية يجب أن يكون "محافظاً على الشعائر الإسلامية".

وتُدرّس المدارس الحكومية مادة الدين الإسلامي ولكنها لا تدرّس الديانات الأخرى؛ إلا أنه يمكن للمواطنين المسلمين الالتحاق بمدارس خاصة لا تدرس الدين الإسلامي. وجميع الطلاب غير المسلمين تقريباً هم طلاب أجانب يدرسون في المدارس الخاصة.

القيود المفروضة على الحرية الدينية

أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، بدأ وقف إطلاق النار الهش بين الحكومة والمتمردين الحوثيين في صعدة بالانهيار. وتصر الحكومة على أن الحوثيين يتبعون مذهب الإثني عشرية الشيعي، وهو مذهب شيعي يختلف عن المذهب الشيعي الزيدي السائد في البلد. ويتبع الحوثيون رجل الدين المتمرد الراحل حسين بدر الدين الحوثي،

الذي قتل أثناء تمرد استمر 10 أسابيع قاده ضد الحكومة في صعدة عام 2004. وقد استمر بعض الزيديين في الإبلاغ عن تعرضهم للمضايقة والتمييز من قبل الحكومة لاشتباهها في أنهم متعاطفون مع الحوثيين. وأبلغت جماعات حقوق الإنسان أن مئات الزيديين ما زالوا في السجن بسبب انتمائهم الديني دون أية علاقة لهم بالقتال. إلا أنه بدا أن إجراءات الحكومة ضد هذه المجموعة تنبع من دوافع سياسية لا دينية.

وقد أدت إجراءات الحكومة الرامية إلى مواجهة التصاعد في العنف السياسي في صعدة إلى الحد من بعض الممارسات الدينية. ولأول مرة منذ خمس سنوات، سمحت الحكومة لسكان محافظة صعدة بالاحتفال بيوم الغدير (عيد شيعي). إلا أن الاحتفال بيوم الغدير في ذمار في أواخر كانون الأول/ ديسمبر أدى إلى صدامات عنيفة أسفرت عن وفاة أربعة أشخاص وجرح ستة آخرين. وأثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، قيل إن الحكومة واصلت بذل جهودها لوقف ازدياد شعبية الحوثيين عن طريق الحد من الساعات التي سمح فيها بفتح المساجد للجمهور. وأصرت الحكومة على أنها كانت فقط تنفذ عُرفاً قائماً يقضي بأن تستخدم المساجد بصورة رئيسية للصلاة وليس للأنشطة السياسية. وواصلت الحكومة إغلاق ما ادّعت أنه مؤسسات دينية شيعية متطرفة، وأجْرت تنقلات بين الأئمة الذين اعتُقد أنهم يتبنون عقيدة متطرفة وواصلت مراقبة الخطب التي تلقى في المساجد.

وتحظر الحكومة التبشير بين المسلمين. وبموجب الشريعة، بصيغتها المطبقة في البلد، يعتبر تَحوُّل المسلم إلى دين آخر ردة، وتفسره الحكومة على أنه جريمة عقوبتها الإعدام.

ولا تسمح الحكومة ببناء أماكن عامة جديدة للعبادة بدون إذن مسبق. وكما كان الحال في الفترات التي غطتها التقارير السابقة، كان مسؤولو كنيسة الروم الكاثوليك، لدى انتهاء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، لا يزالون ينتظرون قراراً من الحكومة حول ما إذا كان سيتم السماح لهم بتشييد مؤسسة تابعة للروم الكاثوليك ومعترف بها رسميا في صنعاء. إلا أن المسؤولين في الكنيسة لم يعزوا سبب عدم بت الحكومة في الموضوع إلى تمييزها ضدهم.

وقد أقام الروم الكاثوليك والبروتستانت والمسيحيون الأثيوبيون الأرثوذكس شعائرهم وطقوسهم الدينية الأسبوعية في جميع أنحاء صنعاء وعدن ومدن أخرى دون أي تدخل من الحكومة. ومارس مسيحيون ويهود شعائرهم الدينية بصورة منتظمة في بيوت مملوكة ملكية خاصة أو في مرافق مثل المدارس دون مضايقة، وبدا أن هذه المرافق كافية لاستيعاب العدد الصغير من المصلين.

واعتمد كل من حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم وحزب الإصلاح المعارض على الإسلام كأساس للقوانين في برامجهما الانتخابية. ولم يمنع حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم أتباع أي ديانة من الانتماء إليه، أما حزب الإصلاح فاشترط أن يكون العضو "ملتزماً" بالتعاليم الإسلامية. وهناك أحزاب سياسية صغيرة أخرى قيل إن طابعها إسلامي، وإن لم يكن واضحاً ما إذا كانت قد قصرت عضويتها على المسلمين.

وأثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، واصلت الحكومة بذل جهودها الرامية إلى الحيلولة دون تسييس المساجد والمدارس، وإلى كبح التطرف وزيادة التسامح. وتركزت جهود الحكومة على مراقبة المساجد ورصد الخطب التي تحث على العنف أو البيانات السياسية الأخرى التي تعتبرها مضرة بالأمن العام. وكان بوسع المنظمات الإسلامية الخاصة إقامة علاقات مع المنظمات الإسلامية الدولية؛ إلا أن الحكومة قامت بمراقبة أنشطة هذه المنظمات بصورة متقطعة بواسطة رجال الشرطة والمخابرات.

وواصلت الحكومة أيضاً بذل الجهود الرامية إلى إغلاق المدارس والمراكز الدينية غير المجازة رسميا. وبحلول نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير، كان قد تم على امتداد عدة سنوات إغلاق ما يزيد في مجموعه على 500 4 مدرسة ومؤسسة دينية غير مجازة رسميا. وأعربت الحكومة عن تخوفها من أن هذه المدارس انحرفت عن متطلبات التعليم الرسمي وشجعت إيديولوجية متطرفة. كما قامت الحكومة بترحيل بعض الطلاب الأجانب الذين كانوا يدرسون في مدارس دينية غير مجازة رسميا. وحظرت الحكومة على المدارس الخاصة والوطنية تدريس مساقات دراسية ليست ضمن المنهاج الذي تم إقراره رسمياً. أما الهدف الذي ادُعي أن هذه الإجراءات ترمي إليه فكان كبح التعصب والتطرف الإيديولوجي والديني في المدارس.

وعلى عكس الفترات التي غطتها التقارير السابقة، لم ترد أية تقارير محددة عن قيام وزارة الثقافة وجهاز الأمن السياسي بمراقبة الكتب التي تدعم المذهب الزيدي الشيعي، وبسحبها أحياناً من المحلات. إلا أن جماعات حقوق الإنسان تعتقد أن هذه الممارسة كانت مستمرة. ووردت أيضاً تقارير موثوقة من علماء وسياسيي الزيديين مفادها أن السلطات واصلت حظر نشر بعض المواد التي تروج للمذهب الزيدي الشيعي. وأنكرت الحكومة أن وسائط الإعلام كانت تخضع للرقابة من قبل أي جهاز أمني.

وبصورة عامة، لا تحظر سياسة الحكومة حيازة أية مواد إعلامية دينية غير إسلامية، ولا تنص على عقوبة لحيازتها. وأثناء الفترة التي غطتها التقارير السابقة، وردت تقارير موثوقة بأن رجال الشرطة وموظفي جهاز الأمن السياسي، المسؤول مباشرة أمام مكتب الرئيس، كانوا يضايقون الناس لحيازتهم مثل هذه المواد. كما وردت تقارير، أثناء الفترات التي غطتها تقارير سابقة، بأن بعض أعضاء جهاز الأمن السياسي راقبوا

وضايقوا الجماعات التبشيرية والمرتبطين بها، وراقبوا بريد هذه الجماعات أحياناً، وذلك بحجة منع التبشير. وفي حين أنه لم ترد أية تقارير محددة عن مثل هذه الأعمال أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، فإن جماعات حقوق الإنسان تعتقد أن هذه الأفعال ما زالت مستمرة.

وبعد توحيد شمال وجنوب اليمن في عام 1990، دُعي أصحاب الممتلكات التي كانت الحكومة الشيوعية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة قد صادرتها إلى المطالبة باستعادة ملكيتها؛ إلا أن التنفيذ كان محدوداً جداً ولم تتم إعادة سوى عدد قليل جداً من الممتلكات إلى أصحابها السابقين. وطلبت الكنيسة الكاثوليكية من الحكومة، بدلاً من ممتلكاتها التي صودرت، قطعة أرض صغيرة في صنعاء لتبني عليها مؤسسة كاثوليكية. وحتى نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير، كانت الكنيسة لا تزال تنتظر البت في الطلب.

وضُمنت بعض العادات المحلية، المعتقد أنها جزء من الشريعة بصيغتها المطبقة في البلد، في مختلف القوانين والسياسات العامة. وتميز بعض هذه القوانين ضد النساء وأتباع الجماعات الدينية الأخرى.

ووفقاً لتفسير الحكومة للشريعة، لا يسمح للمرأة المسلمة أن تتزوج رجلاً غير مسلم. وبموجب قانون الأحوال الشخصية رقم 20 للعام 1992، يسمح للرجل أن يكون متزوجاً بما يصل إلى أربع زوجات في نفس الوقت. ويحظر القانون على الرجل أن يتزوج امرأة غير مسلمة (باستثناء اليهودية والمسيحية) أو مرتدة عن الإسلام.

انتهاكات الحرية الدينية

أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، وردت تقارير موثوقة بأن عدة أشخاص تحولوا من الإسلام إلى المسيحية لا يزالون محتجزين من قبل السلطات.

في 20 حزيران/ يونيه 2008، وفقاً لتقارير مستقلة، اعتقل سبعة بهائيين (يمنيان اثنان وأربعة إيرانيين وعراقي واحد) في بيوتهم عندما داهمتها الشرطة وتم احتجازهم دون توجيه تهم إليهم. وأفرج عن اليمنيين فيما بعد. كما أفرجت السلطات عن الأجانب الخمسة في تشرين الأول/ أكتوبر 2008 شريطة أن يغادروا البلد في غضون شهرين اثنين وإلا تم ترحيلهم إلى بلدانهم. وفي نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير، لم تكن المسألة قد حُلّت كلياً بعد.

وفي حزيران/ يونيه 2008، أُبلغ عن اعتقال شخص في الحُدَيْدة تحول إلى المسيحية، ومعه زميلان، بسبب "الترويج للمسيحية وتوزيع الكتاب المقدس". وقيل إن السلطات نقلتهم إلى سجن في صنعاء. وكانت السلطات تبحث عن أربعة آخرين من زملائهم أفلتوا من إلقاء القبض عليهم. ولم تكن هناك أي معلومات أخرى متوفرة حول الموضوع لدى انتهاء الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

وفي أيار/ مايو 2008، اختفى الإمام محمد أحمد مفتاح بعد أن هاجم مسلحون سيارته من سيارتين أخريين. وكان قد حكم على مفتاح سابقاً بالسجن لمدة ثماني سنوات، بتهمة الاتصال بإيران لغرض الإساءة إلى اليمن، وصدر عفو عنه فيما بعد. وحمل زيديون بارزون الحكومة مسؤولية هذا الحادث. ولدى انتهاء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، كان يعتقد أن مفتاح موجود لدى جهاز الأمن السياسي. وكان الرئيس صالح قد أصدر، في أيار/ مايو 2006 عفواً عن الإمام مفتاح وعن الإمام يحي حسين الدليمي، الذي كان قد حكم عليه بالإعدام.

وكان الرجلان قد عارضا علانية إجراءات الحكومة في صعدة، وشكّلا منظمة شباب صنعاء، وهي منظمة زيدية تقوم على أساس ديني تدعم الحوثيين. وأصر الرجلان على أنهما يدعوان إلى معارضة إجراءات الحكومة في صعدة بالطرق السلمية فقط.

وفي عام 2007، نشرت إحدى الصحف تقريراً جديراً بالتصديق جاء فيه أن بعض رجال الأمن ضايقوا واحتجزوا في تعز مسلماً كان يحمل منشورات تبشيرية مسيحية.

الإكراه على تغيير الدين

أُبلغ عن محاولة واحدة للإكراه على تغيير الدين. ففي 22 كانون الأول/ ديسمبر 2008، قُتل زعيم طائفة يهودية بارز في مدينة ريدة، وزعم أنه قتل لأنه رفض أن يتحول إلى الإسلام.

ولم ترد أية تقارير عن إكراه مواطنين أمريكيين قُصر، اختطفوا أو نُقلوا من الولايات المتحدة بصورة غير شرعية أو لم يسمح بإعادتهم إلى الولايات المتحدة، على تغيير دينهم.

انتهاكات من قبل المتمردين أو القوات الأجنبية أو المنظمات الإرهابية

في 14 حزيران/ يونيه 2009، اختطف رجال مسلحون تسعة أجانب كانوا يعملون في مستشفى في صعدة. وقد قتل ثلاثة رهائن فوراً. وكان الرهائن الستة الآخرون ما زالوا

مفقودين لدى انتهاء الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وفي حين أن التحقيق لا يزال مستمراً، قيل إن متطرفين دينيين استهدفوا الأجانب بسبب إشاعات مفادها أنهم مبشرون مسيحيون يمارسون التبشير في صعدة.

القسم الثالث: مدى احترام المجتمع للحرية الدينية

كانت العلاقات بين الجماعات الدينية ودية بصورة عامة؛ إلا أن التقارير أفادت بحدوث زيادة في الحالات التي مارس فيها المجتمع الإساءة إلى، والتمييز ضد، أشخاص بسبب انتمائهم الديني أو معتقدهم أو ممارستهم الدينية، لا سيما فيما يتعلق بالطائفة اليهودية في محافظة عمران.

وتعرض السكان اليهود في ريدة وبيت حراش في محافظة عمران لمزيد من المضايقات من قبل مجموعة صغيرة من جيرانهم المسلمين. وبدا أن المسؤولين الحكوميين غير قادرين على حل هذه النزاعات، أو غير مستعدين لحلها.

وقيل إن الأطفال اليهود توقفوا عن الذهاب إلى المدرسة بعد تعرضهم للعديد من الحوادث والتهديدات. كما قيل إن الجالية أغلقت أيضاً مَعبديْها خوفاً من أعمال العنف. ونتيجة للمستوى غير المسبوق من العنف، غادر بعض اليهود من سكان محافظة عمران البلد في عام 2009، وأعرب آخرون عن رغبتهم في المغادرة أيضاً. وقد استهلت الحكومة الأميركية لأول مرة، بسبب الخوف على سلامة الطائفة في اليمن، عملية خاصة لإحالة اليهود اليمنيين إلى (برنامج) إعادة توطين اللاجئين في الولايات المتحدة.

وفي 15 نيسان /أبريل 2009، أحرقت مجموعة من المواطنين بيت رجل وسيارتين بعد ما زعم أنه دنّس القرآن؛ وقيل إن عدة أئمة في المساجد المحلية حرضوا المواطنين. وأعلن البرلمان عن تشكيل لجنة للتحقيق في أسلوب معالجة الحكومة للقضايا التي تنطوي على تدنيس مقدسات دينية؛ وحتى نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير لم تكن النتائج قد ظهرت بعد.

وفي 4 كانون الثاني/ يناير 2009، أُدخل يهودي مقيم في البلد إلى المستشفى نتيجة لإصابته في مشاجرة قيل إن جيراناً مسلمين أثاروها.

وفي 27 كانون الأول/ ديسمبر 2008، أُلقيت عبوة متفجرة على بيت يهودي في ريدة ولكنها لم تسبب أي أذى للأشخاص أو ضرر للممتلكات.

وفي 22 كانون الأول/ ديسمبر 2008، قتل في ريدة زعيم بارز من زعماء الجالية اليهودية، وقيل إنه قتل لأنه رفض أن يتحول إلى الإسلام. وقد حوكم رجل بتهمة ارتكابه جريمة القتل وتمت إدانته، إلا أن الحكم الذي صدر بحقه كان خفيفاً ودون أن يسجن.

ولا يزال المتبقون من جالية صعدة اليهودية المشردة يقيمون في صنعاء، تحت حماية ورعاية الحكومة، بعد أن هددهم المتمردون الحوثيون في عام 2007.

ولم ترد أية تقارير عن حالات عنف أو تمييز بين أتباع مذهب الزيدية والمذهب الشافعي، وهما المذهبان الإسلاميان الرئيسيان الموجودان في البلد.

ولم يحرض رجال الدين المسلمون على العنف بدوافع دينية ولم يتسامحوا بشأنه، باستثناء أقلية صغيرة من رجال الدين الذين تحركهم دوافع سياسية، والذين غالباً ما كانت لهم صلات بعناصر متطرفة أجنبية.

القسم الرابع: سياسة الولايات المتحدة

تناقش حكومة الولايات المتحدة الحرية الدينية مع الحكومة كجزء من سياستها الشاملة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان. وتواصل سفارة الولايات المتحدة حواراً نشطاً بشأن بواعث قلقها في مجال حقوق الإنسان مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية والجماعات الدينية والصحافيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان والناشطين في مجال حقوق المرأة. ويجتمع موظفو السفارة بصورة دورية مع ممثلي الطوائف المسيحية واليهودية والبهائية.